14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
الثلاثاء - 22 مايو 2012 - العدد 15473
www.14october.com

الوحدة أسيء إليها.. ولم تسئ لأحد

عبدربه منصور هادي – رئيس الجمهورية

ارتبط اسم المرأة في اليمن منذ القدم بالحياة السياسية وكان لها دور متميز أوصلها إلى الحكم وهذا الإرث التاريخي يجعل اليمن من الدول القلائل التي حظيت المرأة فيها بادوار متوازنة في الحياة العامة على مسرح التاريخ السياسي وتمتعت بالثقة الشعبية والاحترام والقبول بها لتدير وتتولى شئون الحكم. .أما التاريخ الحديث فقد شهد تبلورا جديدا لدور المرأة الذي كان مشرفا ونضاليا في مراحل النضال ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب والنظام الامامي في الشمال، وقد خاضت المرأة اليمنية معترك الكفاح مع الرجل من اجل الاستقلال، وقد انخرطت المرأة في الجنوب في العمل التنظيمي والحزبي وشاركت في تأسيس الجمعيات والاتحادات النسائية وشاركت في الحياة السياسية والاجتماعية، أما في شمال اليمن فبسبب ظروف المرأة الأكثر تعقيدا بحكم الموروث التاريخي والاجتماعي المتخلف للحكم الامامي لم تنل المرأة الفرصة الكاملة، إلا عند قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م فقد حققت قدرا من التعليم وارست قلة قليلة من النساء الركيزه الأولى للتغيير في حياة المرأة اليمنية في الشمال ومع تحقيق الوحدة اليمنية بدأ التغيير الكبير في المجتمع لمناصرة قضايا المرأة في مجالات التعليم والعمل ونشوء المنظمات والاتحادات والمؤسسات والجمعيات النسائية.

رمزية عباس الإرياني

في عهد الـوحدة:

المرأة اليمنية.. وزيرة وسفيرة وبرلمانية

وقد شـهدت السـنوات الماضيـة – خاصة منذ قيام الوحدة – تحسـناً ملحوظا في وضع المرأة ومشـاركتها في المجتمع، وإدماجها في عملية التنميـة، وحصولهـا علـى بعض المكاسـب والحقـوق، ممـا يعزز من اسهاماتها ومشـاركتها في الحياة السياسـية، والاقتصادية، والثقافية، وارتفعت نسـبة تواجـد المرأة كقـوة عاملة ومنتجـة، ودخلت مجالات جديـدة لـم تكـن متاحة لها مـن قبـل، بـل وكان تحقيقها فـي نظر بعضهم شـبه مسـتحيل. فتبوأت المـرأة مناصب فعليـة وليس مجرد درجات وظيفية، فهي تشـغل مواقع وكيلـة وزارة، ووزيرة، وممثلة في السلك الدبلوماسي، والمنظمات الدولية، والقضاء.. وغيره.وعضوة في مجلـس القضاء الأعلى وهـي اعلى هيئه قضائيه وهنـاك 38 قاضية. في المحاكم المختلفة ومحاميات ومنذ إعلان الجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية ظهرت توجهات رسمية وشعبية تصب في جانب زيادة مشـاركة المرأة فـي الحياة السياسـية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اليمن، ولذلك الغرض خصت القوانين والتشريعات المرأة بكثير من الحقوق، كان من أهمها مسـاواتها مـع الرجل في الكثير من المواد القانونية، ومع ذلك ظلت المشـاركة الحقيقية للمرأة في التنمية السياسـية والاجتماعية محـدودة ومتدنية، وتكاد تكـون محصورة في نطـاق معين، بل ان هذه المشـاركة فـي تناقص في بعـض المواقع كعضوية مجلس النواب، إضافة إلى ذلك نجد ان المشـاركة السياسـية للنسـاء ضعيفة وهامشـية داخل الأحزاب السياسـية أو فـي المجالات الأخرى، ويرجع هذا التدني في حجم مشاركة المرأة إلى وجود مجموعة مـن التحديـات والصعاب والمعوقات أهمها انتشـار الأمية في أوسـاط النسـاء، ومع ذلك فالمرأة اليمنية تحاول جاهدة تغيير حجم مشاركتها الاقتصادية والسياسية.

حقوق متساوية

عالم اليوم يشهد تطورات سياسية واقتصادية وتكنولوجية ومتغيرات تساير وتلبي احتياجات عصر العولمه، وثورة المعلومات وتقنية الاتصال والتواصـل, فالواقع المعاصر والأحـداث المتلاحقـة والمطالبة بحقوق الإنسان العادلة بمشـاركة المرأة الفعلية في تنمية المجتمعات النامية والمتحضرة في خضم تلك التطورات العالمية المتلاحقة والسريعة كان لابد أن توضع في اليمن تشـريعات وقوانين تحدد المسـار الديمقراطـي والتنمـوي للمـرأة والرجل وخاصة وقد كفل الدستور حقوق متساوية للمرأة والرجل (فالأسـرة في الدسـتور أسـاس المجتمع ولها حقوق وواجبات متسـاويه مع الرجل ولا فرق بالأجـور والدرجـات الوظيفية إلا بحسـب الخبرة والمؤهل) ولها حق الترشـيح والانتخاب ووضعت كل التشـريعات اليمنيـة حقوقا متسـاوية للمرأة والرجل ماعدا بعض القوانين التي أوجدت تمييزا في نصوصها وقد اعتقدت بعض النسـاء أن تلك النصوص وضعـت لصالح المرأة وهي في حقيقة الأمـر قوانين تحد مـن وصول المـرأة إلى موقع اتخاذ القرار. أن المـرأة لا تزال بحاجة إلى إضافة بنود قانونية لضمان حقوقها الشخصية في حالة طلاقهـا أو زواج زوجها بأخـرى أو بحقها في منح الجنسـية لأطفالهـا أو لزوجهـا مسـاواة بالرجل وذلـك لـن يكـون إلا بتكاتـف جهود كل النسـاء اللاتي يتخذن مواقع سياسية متميزة والنساء في البرلمان وفـي موقع اتخاذ القـرار وفي المجلس الأعلـى للمـرأة واتحاد نسـاء اليمـن والجمعيات النسائية الأخرى.

فأن المرأة اليمنية قد تبوأت مكانة عظيمة قبل الإسلام والقرآن الكريم لم يشد بآياته الكريمة إلا بحكم ملكة سـبا والذي أكد على حكمها الشوروي الديمقراطـي وبحكمتهـا ورجاحة عقلهـا وكانت السـيدة بنت احمـد الصليحية قد حكمـت اليمن في صدر الإسـلام ولمدة أربعين سـنة وهي من حرر اليمـن من الاحتلال الحبشـي واول من وحد اليمن وادخل نظـام الري الزراعي ونظام المزارع والمراعي إلى اليمـن ووضع نظام مدارس البنات والمـدارس العلميـة الداخلية ولـم يعترض على توليها الحكم بـل بايعها الجميع وبـارك حكمتها ولايزال قصرها قائما حتى اليوم وعلى الرغم من إقرار الحكومة اليمنية للعديد من السياسات التي تسـتهدف إفسـاح المجال أمام المرأة للمشـاركة فـي الحيـاة الديمقراطيـة ولعـب دور فعـال تقتضيه حاجـات التطور الديمقراطي، إلا ان التغييـر الاجتماعي والثقافي الذي من خلاله يمكن أدراك هذا الدور في أوسـاط المجتمع تجـاه المرأة لم يحدث بعد. وكان لابد أن تخوض المرأة العديد من التجارب العملية والعلمية وان تجعل لها مكانة رفيعة في السـلم الإداري والسياسـي في الدولة وان تشـق حقل العمل الخاص وتسمو إلى مستوى صنع القرار الاقتصادي والسياسي وان تفرض تشريعات وقوانيـن متسـاوية إلى حد ما خاصة وقد كفل الدستور الحقوق متسـاوية للمـرأة والرجـل (فالأسـرة في الدسـتور أساس المجتمـع ولا فـرق بالأجـور والدرجـات الوظيفيـة إلا بحسـب الخبرة والمؤهـل، سواء كانت امرأة أو رجل) ولها حق الترشيح والانتخاب.

مواقع متميزة

اسـتطاعت المرأة أن تحصل علـى مواقـع متميـزة في الـوزارات والمؤسسـات المختلفـة منـذ إعادة الوحـدة الوطنية حيث عملـت الدولـة علـى دمج المـرأة بالبرنامج التنمـوي ولـذا فقـد زاد معـدل التحـاق البنات في التعليـم إلـى 44٪ وهـذا دليل علـى المعدل المتزايد فـي نسـبة التعليـم بيـن الفتيـات وقد اسـتطاعت المرأة أن تصل إلى العديـد من المناصـب الأكاديمية فـي الجامعات اليمنيـة ومركزي دراسات المـرأة فـي جامعتـي صنعـاء وعدن دليـل على ما وصلـت إليه المـرأة من معرفة وإدراك لدورها في المشـاركة فـي البحث وإعداد الدراسـات الميدانية بهـدف التنميـة الاجتماعيـة والتدريـب وإعـداد الفتيات لعالـم البحث المعرفي والتكنولوجي.

وقد بدأت الدولة بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنيـة التي تسـتهدف المـرأة بهدف دمجهـا بكل البرامـج التنموية وتضييـق الهوة بيـن المـرأة والرجل وخاصة فـي التعليـم والتوظيف وقد دخلت الإسـتراتيجيتان حيز التنفيـذ وجعلت المرأة لها الأولوية في التوظيف أذا تساوت الكفاءتان بهدف التكامل والدمج المستديم.

أن نسـبة الفتيـات اللاتي يتخرجن مـن كلية الطب 60 ٪ من نسـبة الأولاد وأصبح تمثيل المرأة في عدد العاملين في وزارة الصحة 30 ٪.

كان هنـاك قفزه نوعية في التحاق المرأة فـي وزارة العمل والتدريب المهنـي وتمثـل المـرأة 20 ٪ من القـوى العاملة في الـوزارات إلا أنها لاتمثل نسـبه مرضية في المناصب القيادية و إدارة المرأة من الإدارات النشـطة ولها دور كبير فـي التدريب كما عملت علـى توعية المجتمع لتغيير نظرته تجاه عمل المرأة في المجالات المهنية المختلفة وتحسين نوعية المهن والأجور.

وهناك اتجاه على التركيز على البرامج الموجهة للمرأة الريفية كونها تمثل اكبر نسـبة عامله من النساء في المدينة وتدريبهن على مهارات يدوية وحرف تقليدية متطورة.

وقد منحت المرأة الاولويـة بالحماية الا جتماعية والاولويه في توفير فرص العمل والضمان الاجتماعي للمرأة.

المرأة والصناعة

توجـد 24٪ امرأة في قطـاع التصنيع وهناك قـروض صغيرة منحت للنساء لاقامة مشـاريع صغيرة لادماجهن في سوق العمل وتشجيعهن لايجاد مشاريع مدرة للدخل

وبما ان المراة اشـد عوزا وفقرا ولذا فقد تم في منتصف التسـعينات انشـاء شـبكة شـامله للامن لاجتماعي لتوفير الحمايه الاجتماعيه كما وضعـت آليات لتوفير الخدمات الاجتماعيه والاقتصادية وبرنامج وطني لتنمية المجتمعات المحلية

تم انشـاء الصنـدوق الاجتماعي للتنمية لتقديم الخدمات الاساسـية ودعم برامج الانشطة المدرة للدخل والتمويل الاصغر والتي ستستفيد منـه المراة وتسـتطيع التمكين اقتصاديا عـن طريق عمل مشاريع صغيرة مدرة للدخل.

تحديات كثيرة

المرأة اليمنيـة تواجه الكثير من التحديـات والتي أهمها التنميـة للنهوض بواقعها والدخول فـي عالم التكنولوجيا والتطـورات الحاصلة اليوم والتي لسـنا بعيـدات عنها كما أن المـرأة العربيـة قد اسـتطاعت أن تحصـل على حقوق متساوية في بعض الدول ونسبية في بعض الدول الأخرى ولكن لا يعني ذلك إنها استطاعت أن تصل إلى مراكز اتخاذ القرار في كل الأحوال وتلك حالة النساء في كل العالم.

هنـاك تراكمـات ثقافية واجتماعية لم تمكـن المرأة في بعـض الدول العربية وخاصـة دول الخليج ان تحصل على ثقة المصوتين لها في المجالس النيابية والبلدية فالموروث الثقافي والنظرة الدونية للمرأة والاعتقاد السـائد أنها غير قادرة على اتخاذ قرار سياسي او تشريعي جعل المصوتين يتجهون للتصويت للرجال وأيضا النسـاء لم تصوت للنساء وتلك تجربة مريرة خضناها في دولنا العربية. كما أن نسبة الامية بين النساء لها دور كبير في عدم فهم الأدوار الهامة والحقيقة التي تخوضها النساء في معترك الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

مـن ذلك المنطلـق عمدت الدول العربية إلى الاسـتعانة بعلماء الدين والفكر والمعرفة لتنوير المجتمع بأن الإسلام قد سـاوى بين الرجـل والمرأة في كل المجـالات وفي كل الأحوال بل وكرم الله المرأة في حالات كثيرة وا نزل سـورة بالقرآن تتحـدث عن امرأة صنعت فـي بلادها ديمقراطية وحقوق إنسـان وبأنها محبة للسلام والعدل بينما لم يذكر القـرآن أي رجـل دعا إلـى السـلم والديمقراطيـة وحقوق الإنسـان لذا فان شـعوبنا العربية محتاجة إلـى الكثير من المجهـودات المحلية والدولية حتى تتمكن من محو النظرة الدونية للمرأة.

وعلـى الرغم مـن إقـرار الحكومـة اليمنيـة للعديد من السياسـات التـي تسـتهدف إفسـاح المجـال أمـام المرأة للمشاركة في الحياة الديمقراطية ولعب دور فعال تقتضيه

العيد الوطني الثاني والعشرين

القضاء المستقل العادل الأساس المتين لبناء الدولة المدنية الحديثة